

مرسوم رقم (٦) لسنة ٢٠١٠
بالتصديق على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني
بين حكومة دولة قطر وحكومة الجبل الأسود

نحن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ،

بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى وثيقة التصديق الصادرة في الرابع من شهر جمادى الآخرة عام
١٤٣٠ هجرية ، الموافق للثامن والعشرين من شهر مايو عام ٢٠٠٩ ميلادية ،
وعلى اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ،
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين حكومة دولة
قطر وحكومة الجبل الأسود ، الموقعه بمدينة الدوحة بتاريخ ١٧/٢/٢٠٠٩ ، المرفق
نصها بهذا المرسوم ، وتكون لها قوة القانون ، وفقاً للمادة (٦٨) من الدستور .

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم . ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ٢٧ / ١ / ١٤٣١ هـ

الموافق : ١٣ / ١ / ٢٠١٠ م

اتفاقية

للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني

بين حكومة دولة قطر

وحكومة الجبل الاسود

إن حكومة دولة قطر ،

وحكومة الجبل الاسود،

المشار إليهما فيما بعد بـ " الطرفان المتعاقدان " .

رغبة منهما في توسيع وتقوية العلاقات بين البلدين في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والفني للمنافع المتبادلة للطرفين المتعاقدين،

قد اتفقتا على ما يلي:-

مادة (١)

يتعاون الطرفان المتعاقدان فيما بينهما وفقا لقوانينهما وأنظمتها المعنية على أساس المساواة والصداقة والمنافع المتبادلة، في المجالات الاقتصادية والتجارية الفنية، وتشمل الصناعة، والتعدين، والطاقة، والزراعة، والاتصالات، والمواصلات، والتشييد، والعمل والسياحة.

مادة (٢)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع وتسهيل تصدير واستيراد منتجاتهما الصناعية والزراعية، والخدمات وكذا المواد الخام، فيما عدا تلك التي تحظرها القوانين والأنظمة الخاصة بهما.

مادة (٣)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع وتسهيل نقل البضائع المتبادلة وشروط الخدمات بين البلدين بواسطة جميع وسائل النقل التابعة لكل منهما كلما وأينما أمكن ذلك.

مادة (٤)

تكون طريقة الدفع والعملية المستخدمة للمعاملات المبرمة بين الأشخاص الطبيعيين والقانونيين للطرفين المتعاقدين ضمن إطار هذه الاتفاقية، بتشجيع استخدام أي طريقة دفع دولية وبعملة قابلة للاستخدام بحرية يتم الاتفاق عليها بين الأطراف المعنية.

مادة (٥)

يعمل كل طرف متعاقد على:

- (١) تشجيع وتسهيل مشاركة رجال الأعمال، وممثلي غرف التجارة والصناعة وغيرها من المؤسسات المماثلة وكذلك المسؤولين الحكوميين في الأسواق و المعارض الدولية التي تقام على إقليم الطرف المتعاقد الآخر.
- (٢) السماح للطرف المتعاقد الآخر بتنظيم الأسواق والمعارض في بلديهما ويقدم كل منهما للآخر، إن أمكن، جميع التسهيلات والمساعدات اللازمة لتحقيق أهدافها في إطار قوانينهما وأنظمتها الخاصة المعمول بها.
- (٣) تعفى من الرسوم الجمركية أو أي رسوم مالية أخرى، وفقا لقوانينهما وأنظمتها الخاصة المطبقة، المواد التالية المستوردة لإقليم الطرف المتعاقد الآخر غير المخصصة للبيع:
 - أ) البضائع والمواد الخاصة بالأسواق والمعارض المؤقتة والتي يجب إعادتها إلى بلدها الأصلي بعد الحدث.
 - ب) عينات السلع التي تستخدم للغرض المذكور أعلاه، وليست لها قيمة تجارية.

مادة (٦)

يعمل كل من الطرفين المتعاقدين على تشجيع التعاون وتبادل الزيارات بين ممثلي غرف التجارة والصناعة وغيرها من المؤسسات المماثلة وكذلك بين رجال الأعمال في البلدين.

مادة (٧)

يشجع كل طرف متعاقد:

- (١) التعاون بين مؤسساتهما الحكومية والخاصة والوكالات ذات النفع العام العاملة في الأنشطة الفنية، على قيامها بالمشروعات الفنية والاقتصادية المشتركة، وكذلك تبادل زيارات الوفود المشاركة في مختلف التخصصات الفنية لتقديم المساعدة والدعم المطلوبين.
- (٢) تسهيل مشاركة مواطنيهم في برامج التدريب والتأهيل المتعلقة بالمجالات الفنية والاقتصادية، وتنسيق الجهود والمبادرات في مجال البحوث والتنمية بالإضافة إلى الدراسات المتعلقة بها.

مادة (٨)

- لضمان حسن التطبيق الفعال لأحكام هذه الاتفاقية، ولحل المشاكل التي قد تنشأ أثناء تنفيذها، اتفق الطرفان المتعاقدان على تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني، تجتمع دورياً بالتناوب في إقليم البلدين بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين. وتكون مهامها ما يلي:
- (١) اقتراح الإجراءات بتسهيل تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية،
 - (٢) دراسة الإمكانيات المطلوبة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين البلدين،
 - (٣) توسيع وتشجيع العلاقة التجارية وبذل الجهود لإزالة المعوقات المتعلقة بالتعاون التجاري والاقتصادي،
 - (٤) الاتفاق على حل المشاكل الناشئة عن تفسير وتنفيذ هذه الاتفاقية بشكل ودي،
 - (٥) الاتفاق على وضع الاقتراحات، إذا كان لازماً، بشأن تعديل هذه أحكام هذه الاتفاقية وذلك سعياً إلى توسيع نطاق العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين.

مادة (٩)

يوافق الطرفان المتعاقدان على اتخاذ جميع الوسائل الممكنة لتسوية الخلافات التي قد تنشأ عن تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية من خلال المشاورات والمفاوضات الودية.

مادة (١٠)

لا تؤثر هذه الاتفاقية على الاتفاقيات الأخرى المبرمة أو التي ستبرم من قبل أي من الطرفين المتعاقدين مع دولة أخرى.

مادة (١١)

يجوز إدخال أي إضافات أو تعديلات على هذه الاتفاقية بالموافقة المتبادلة بين الطرفين المتعاقدين، على أن تكون تلك الإضافات والتعديلات في شكل اتفاقية منفصلة وتشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية، وتصبح نافذة المفعول طبقاً لأحكام المادة (١٢) من هذه الاتفاقية.

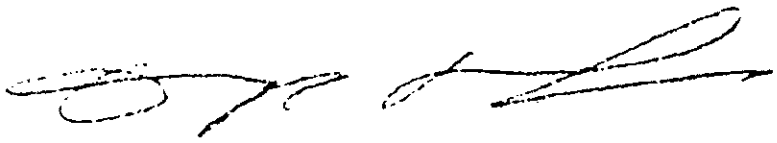
مادة (١٢)

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ آخر إخطار يفيد التصديق عليها. وتظل سارية المفعول لفترة أولية مدتها خمس سنوات، ومن بعدها تستمر نافذة لفترة غير محدودة، ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة، قبل ستة أشهر على الأقل، برغبته في إنهائها.

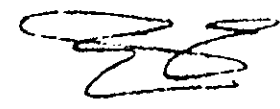
وفي حال إنهاء هذه الاتفاقية، تظل جميع الالتزامات والتعهدات التي نشأت عنها أو عن أي تعامل تم وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية سارية المفعول وملزمة إلى حين إنهاء تلك الالتزامات والتعهدات المتفق عليها من قبل الأطراف المعنية.

وإشهاداً على ما تقدم قام المفوضان أدناه من قبل حكومتيهما بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

حررت هذه الاتفاقية ورقياً، في مدينة الدوحة بتاريخ ١٤٣٠/٢/٢٠ هجرية الموافق ٢٠٠٩ /٢/١٧ ميلادية، من نسختين أصليتين بكل من اللغات العربية والمنتغارية والإنجليزية، ولكل منها ذات الحجية. وعند الاختلاف في التفسير يرجح النص المحرر باللغة الإنجليزية.



عن حكومة الجبل الاسود



عن حكومة دولة قطر

**SPORAZUM
O EKONOMSKOJ, TRGOVINSKOJ I TEHNIČKOJ SARADNJI
VLADE DRŽAVE KATAR
I
IZMEĐU VLADE CRNE GORE**

Vlada Države Katar i Vlada Crne Gore (u daljem tekstu: „Ugovorne strane“),

u želji da prošire i ojačaju odnose između dviju zemalja u oblasti ekonomske, trgovinske i tehničke saradnje na obostranu korist,

dogovorile su se o sljedećem:

Član 1

Ugovorne strane će saradivati jedna sa drugom u skladu sa svojim važećim zakonima i propisima, na osnovu principa jednakosti, prijateljstva i uzajamne koristi, u ekonomskim, trgovinskim i tehničkim oblastima, uključujući industriju, rudarstvo, energetiku, poljoprivredu, komunikacije, saobraćaj, građevinarstvo, rad i turizam.

Član 2

Ugovorne strane će unapređivati i olakšavati izvoz i uvoz industrijskih i poljoprivrednih proizvoda, usluga, kao i sirovina, osim onih koje su zabranjene njihovim odgovarajućim zakonima i propisima.

Član 3

Ugovorne strane će podsticati i omogućavati transport robe i pružanje usluga između dviju zemalja preko svih sredstava koja su im na raspolaganju kad god i gdje god je to moguće.

Član 4

Način plaćanja i valuta u transakcijama zaključenim između fizičkih i pravnih lica Ugovornih strana u okviru ovog Sporazuma podstićeće korišćenje međunarodnih metoda plaćanja i valuta koje su u slobodnom opticaju shodno međusobnom dogovoru između dotičnih strana.

Član 5

Svaka Ugovorna strana će:

- (1) podsticati i olakšavati učešće poslovnih ljudi i predstavnika trgovinsko-industrijske komore i drugih sličnih institucija kao državnih zvaničnika na međunarodnim sajmovima i izložbama koje se održavaju na teritoriji druge Ugovorne strane,

- (2) dozvoliti drugoj Ugovornoj strani da organizuje sajmove i izložbe u drugoj zemlji i obezbijediti drugoj strani sva neophodna sredstva i pomoć kako bi mogla da ostvari svoje ciljeve u skladu sa zakonima i propisima svoje zemlje,
- (3) u skladu sa svojim zakonima i propisima koji su na snazi, izuzeti od plaćanja carina i drugih fiskalnih dažbina, prelazak na svoju teritoriju sljedećih artikala koji nijesu namijenjeni prodaji:
 - a. robe i materijala koji se prikazuju na sajmovima i izložbama privremenog karaktera i koji se nakon toga moraju vratiti u zemlju porijekla,
 - b. uzoraka proizvoda koji se koriste za pomenute sajmove i izložbe i koji nemaju komercijalnu vrijednost.

Član 6

Svaka Ugovorna strana će podsticati saradnju i razmjenu posjeta između predstavnika trgovinskih, industrijskih komora i drugih sličnih institucija, kao i poslovnih ljudi u obje zemlje.

Član 7

Svaka Ugovorna strana će:

- (1) podsticati saradnju između državnih i privatnih institucija i agencija od javnog interesa koje se bave stručnim aktivnostima, u cilju uspostavljanja zajedničkih tehničko-ekonomskih projekata, kao i razmjenu delegata iz raznih tehničkih disciplina, u cilju pružanja neophodne pomoći podrške;
- (2) podsticati i omogućavati svojim građanima da učestvuju u programima obuke i usmjeravanja u tehničkim i ekonomskim oblastima i koordinirati napore i inicijative u istraživanju i razvoju, kao i slične studije u tim domenima.

Član 8

Radi lakšeg ostvarivanja ovog Sporazuma i rješavanja problema koji se mogu pojaviti tokom njegovog ostvarivanja, Ugovorne strane su saglasne da osnuju Zajedničku komisiju za ekonomsku, komercijalnu i tehničku saradnju koja bi se u periodičnim intervalima po naizmjeničnom redosljedu, shodno dogovoru između strana, sastajala na teritoriji dviju zemalja, na osnovu zahtjeva bilo koje od strana da se:

- (1) predlože procedure za lakše ostvarivanje ovog Sporazuma,
- (2) prouče mogućnosti jačanja ekonomske, komercijalne i tehničke saradnje između dviju zemalja,
- (3) prošire i unapređuju komercijalni odnosi i naponi za uklanjanje barijera koje postoje u trgovinskoj i ekonomskoj saradnji,
- (4) dogovori prijateljsko rješavanje problema koji proisteknu iz tumačenja i izvršenja ovog Sporazuma,
- (5) iznesu prijedlozi, ako je to neophodno, izmjena i dopuna ovog Sporazuma u pravcu proširivanja obima komercijalne i ekonomske saradnje između ovih zemalja.

Član 9

Ugovorne strane su ovim saglasne da će preduzeti sve što je moguće da se pomire razlike do kojih može doći u vezi sa sprovođenjem ovog Sporazuma, putem prijateljskih konsultacija i dogovora.

Član 10

Ovaj Sporazum neće dovesti u pitanje druge sporazume koje je bilo koja od Ugovornih strana već zaključila ili će tek zaključiti sa drugom Ugovornom i/ili trećom stranom.

Član 11

Sve izmjene i dopune ovog Sporazuma mogu da se vrše samo uz obostranu saglasnost Ugovornih strana. Te izmjene i dopune vršiće se u formi posebnih instrumenata i smatraće se sastavnim dijelom ovog Sporazuma, a stupiće na snagu u skladu sa odredbama člana 12 ovog Sporazuma.

Član 12


Ovaj Sporazum će stupiti na snagu danom posljednjeg pismenog obavještenja o njegovom potvrđivanju. On će važiti u inicijalnom periodu od pet godina i nakon toga će ostati na snazi na neodređen vremenski rok, osim ako bilo koja Ugovorna strana ne obavijesti drugu pisanim obavještenjem o namjeri da ga raskine, i to u roku od najmanje šest mjeseci prije datuma tog raskida.

U slučaju raskida ovog Sporazuma, sve obaveze koje iz njega proističu vezano za bilo koje poslove sklopljene u skladu sa odredbama ovog Sporazuma biće i dalje važeće i obavezujuće sve dok se dotične strane ne dogovore o konačnom ishodu.

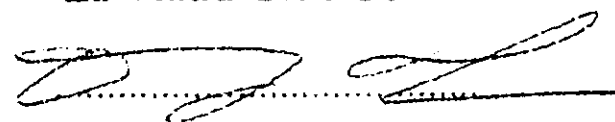
U potvrdu gore navedenog, dolje potpisana lica propisno ovlašćena od strane svojih vlada, potpisala su ovaj Sporazum.

Sačinjeno u dva primjerka u dana 2009. godine, na arapskom, crnogorskom i engleskom jeziku. Svi tekstovi su podjednako vjerodostojni. U slučaju razlika u tumačenju ovog Sporazuma, biće mjerodavan tekst na engleskom jeziku.

Za Vladu Države Katar:



Za Vladu Crne Gore:



AGREEMENT
ON ECONOMIC, COMMERCIAL AND TECHNICAL COOPERATION
BETWEEN
THE GOVERNMENT OF THE STATE OF QATAR
AND
THE GOVERNMENT OF MONTENEGRO

The Government of the State of Qatar and the Government of Montenegro, hereinafter referred to as "The Contracting Parties",

Desiring to expand and strengthen relationship between the two countries in the areas of economic, commercial and technical cooperation for the mutual benefits of the Contracting Parties;

The Contracting Parties have agreed as the followings:

ARTICLE 1

The Contracting Parties shall cooperate with each other in accordance with their respective laws and regulations, on the basis of equality, friendship and mutual benefits, in the economic, commercial and technical fields, including industry, mines energy, agriculture, communications, transport, construction, labor and tourism .

ARTICLE 2

The Contracting Parties shall promote and facilitate export and import of their industrial and agricultural products, services, as well as raw materials excluding those prohibited by their respective laws and regulations.

ARTICLE 3

The Contracting Parties shall encourage and facilitate the transport of mutual goods and provision of services between the two Countries via all means belonged to each of them whenever and wherever possible.

ARTICLE 4

Method of payment and currency used for transactions concluded between natural and legal persons of the Contracting Parties within the framework of this Agreement shall be encouraged the utilization of any international method of payment and freely usable currencies to be agreed upon between the parties concerned.

ARTICLE 5

Each Contracting Party shall:

- (1) Encourage and facilitate the participation of the businessmen, and representatives of the Chamber of Commerce and Industry and other similar institutions as well as government officials in international fairs and exhibitions which are held in the territory of the other Contracting Party.
- (2) Permit the other Contracting Party to organize fairs and exhibitions in each country and provide each others with all necessary facilities and assistance if possible to achieve its objectives within the framework of their respective laws and regulations.
- (3) Exempt , subjected to their respective laws and regulations in force, from customs duty or any other fiscal charges for the following items importing in the territory of the Contracting Party which are not intended for sales, namely:
 - a. Goods and materials for temporary fairs and exhibition which must be returned to the country of origin after the even.
 - b. Samples of merchandise used for the above mentioned event with nocommercial value.

ARTICLE 6

Each Contracting Party shall encourage cooperation and exchange of visits between the representatives of the Chamber of Commerce and Industry and other similar institutions as well as between businessmen in both countries.

ARTICLE 7

Each Contracting Party shall:

- (1) Encourage cooperation between their governmental and the private institutions and agencies of public interests engaged in technical activities, to set up joint technical and economic projects, as well as exchange of delegates engaging in different technical disciplines to provide required assistance and support.
- (2) Encourage and facilitate their respective citizens to participate in training and orientation programs relating to the technical and economic fields and coordinate efforts and initiatives in research and development as well as related studies of these domains.

ARTICLE 8

For the effective implementation of this Agreement, and to settle problem which may arise during its execution, the Contracting Parties agree to establish a Joint Commission on Economic, Commercial and Technical Cooperation to meet alternatively on periodic basis, as agreed by both parties, in the territory of the two countries following a request from either party to:

- (1) Propose procedures to facilitate the execution of this Agreement,
- (2) Study possibilities required to enhance the Economic, Commercial and Technical Cooperation between the two countries,
- (3) Expand and promote commercial relationship and efforts to eliminate obstacles related trade and economic cooperation,
- (4) Agree to amicably solve problems arising from the interpretation and execution of this Agreement,
- (5) Agree to suggest any proposals, if necessary, concerning the amendment of this Agreement in pursuing of expanding the scope of commercial and economic relationship between the two countries.

ARTICLE 9

The Contracting Parties hereby agree to undertake all possible means to settle the differences that may arise in relation to the implementation of this Agreement through amicable consultations and negotiations.

ARTICLE 10

This Agreement shall not take prejudice the other agreements already concluded or will be concluded by either Party or / and with other third party.

ARTICLE 11

Any supplementary and amendments to this Agreement shall be made based on mutual consent of the Contracting Parties. Such supplementary and amendments shall be made in the form of separate instruments and will be considered as an integral part of this Agreement, and shall enter into force in accordance with the provisions of Article 12 of this Agreement.

ARTICLE 12

This Agreement will enter into force upon the date of last notification of its ratification. It shall remain valid for an initial period of five years and thereafter continue in force indefinitely unless either Party notifies the other Party in writing of its intention to terminate it, at least six months prior to the date of the said termination.

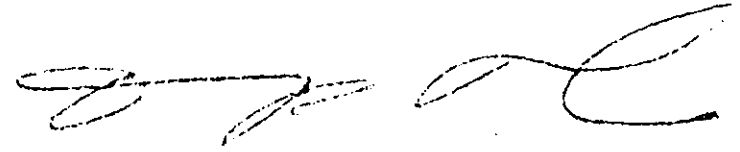
In the event of termination of this agreement, all the undertakings and obligations arising thereof from any dealings concluded in accordance with the provisions of this Agreement shall remain valid and binding until its final effects agreed upon by the concerned parties.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned duly authorised thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

Done in duplicate copy at **Doha** on this day of 17 February, 2009, each in the Arabic, Montenegrin and English language. All texts are equally authentic. In case of divergent interpretation, English text shall prevail.



**For the Government of
the State of Qatar**



**For the Government of
Montenegro**